العلاقات الأمريكية الأوروبية
ضمن حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

د. لؤي إبراهيم*

الملخص

جاء تأسيس حلف شمال الأطلسي تجسيداً لإرادة ومصالح مشتركة جمعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالفعل نجح الحلف في حفظ الاستقرار الأوروبي طيلة فترة الحرب الباردة، إضافة إلى حمايتها من "الخطر الشيوعي" هذا الخطر الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية طيلة فترة الحرب الباردة؛ لتبرير وجودها العسكري على الأراضي الأوروبية مما سمح لها بالهيمنة، والتحكم بالقرار الأوروبي، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الخطر الشيوعي برز إلى السطح عدد من الخلافات الأمريكية الأوروبية حول مستقبل حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى الخلاف حول توسيع الحلف وحتى على اتجاه التوسع، إضافة إلى المطالبة الأمريكية للدول الأوروبية بزيادة مساهمتها في أعباء وتكاليف الحلف، إضافة إلى المشاريع الأوروبية لإيجاد هوية عسكرية أوروبية موحدة بعيداً عن الهيمنة الأمريكية.

* قسم العلاقات الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

US-European relations within NATO after the end of the Cold War

Dr. loui Ebrahim*

ABSTRACT

The founding of NATO came as a reflection of the common will and interests of the United States and the European countries after the end of World War II, Indeed, NATO has managed to maintain European stability throughout the Cold War, as well as to protect it from the "Communist threat" of the threat used by the United States throughout the Cold War, to justify its military presence on European territory, which allowed it to dominate, and to control the European decision, but after the end of the Cold War and the demise of the Communist threat, a number of American-European disagreements surfaced on the future of NATO,anumberofAmerican-European disagreements surfaced on the future of NATO، In addition to disagreement over NATO expansion and even on the direction of expansion, In addition to the American demand for European countries to increase their contribution to the burden and costs of the alliance, as well as European projects to find a unified European military identity away from American hegemony.

*International Relation Department- Faculty of Political of science- Damascus University.

المقدمة:

شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وما أفرزته من صراع وتنافس كبير بين المعسكرين الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي متغيرات كثيرة لها أثر كبير في صيغة التحالف الأمريكي الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي، فقد تعالت الأصوات المطالبة بحل حلف شمال الأطلسي بعدما تم حل حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي، وعليه زالت الأسباب الموجبة لاستمرار الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها عدد من الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا التي أرادت الحفاظ على الحلف، ولتبرير ذلك غير الحلف من وظائفه ومهامه، وحتى نطاق عملياته الجغرافي؛ ليشمل أي منطقة ترى فيها دول الحلف تهديداً للحلف، وبالفعل غيَّر الحلف مفهومه الاستراتيجي ليتلاءم مع طبيعة التهديدات الأمنية المستجدة، إن التوافق الأمريكي الأوروبي ضمن الحلف لم يمنع من ظهور خلافات كبيرة في الرؤى والتوجهات والأهداف، كمسألة توسيع الحلف، ومسألة توزيع الأعباء والتكاليف، إضافة إلى مشاريع الوحدة الأوروبية، ومحاولات بلورة هوية أمنية أوروبية دفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف بدورها إلى استمرار هيمنتها على الدول الأوروبية، وعلى العالم عبر حلف شمال الأطلسي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في أن العلاقة التي جمعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين ضمن حلف شمال الأطلسي للتصدي "للخطر السوفييتي"، وتعرضت للاهتزازات والتوتر بعد انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تضاعف رغبة الدول الأوروبية (ولاسيما الدول الأوروبية الفاعلة كفرنسا وألمانيا) في تجسيد الاستقلالية الأمنية عن حلف شمال الأطلسي حين اقتنعت أنه لم تعد هناك أخطار أمنية مباشرة تهددها بعد تفكك الاتحاد

السوفييتي؛ لذا سيتم دراسة مستقبل الحلف في ظل عدد من الخلافات التي تعتري العلاقات الأمريكية الأوروبية، ومن خلال هذه المشكلة يبرز عدد من التساؤلات الآتية:

1- ما هي أهم التغيرات التي طرأت على استراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة؟

2- تأثر العلاقات الأمريكية الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي بمتغيرات ما بعد الحرب الباردة؟

3- ما هي أسباب الخلاف الأمريكي الأوروبي حول توسع الحلف؟

4- ما تأثير عدم عدالة الإنفاق العسكري للدول أعضاء الحلف في العلاقات الأمريكية الأوروبية؟

5- ما هو تأثير المشاريع الأوروبية العسكرية الموحدة في مستقبل الحلف؟

فرضية البحث:

باتت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين ضمن حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة أكثر توتراً وعرضة للاهتزاز بسبب اختلاف وجهات النظر إلى متغيرات البيئة الأمنية الجديدة، إضافة إلى قضايا عدة تُعدُّ في صلب العلاقة الأمريكية الأوروبية كقضية عدم تحمل الأوروبيين مسؤوليتهم كاملة فيما يخص ميزانية الحلف، والسعي الفرنسي الألماني إلى إيجاد هوية أوروبية دفاعية مشتركة ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أهم التغيرات التي طرأت بعد انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وتصاعد الجدل بصورة لافتة، حول طبيعة النظام الدولي "الجديد"، نظراً للسياسات التي تميزت بالازدواجية في هذا النظام الذي وصف بأنه أحادي القطبية،

بمعنى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمته كقوة عظمى وحيدة، في حين كشفت بيئة ما بعد الحرب الباردة كذلك عن بروز تهديدات أمنية جديدة للأمن الأوروبي فرضتها التحولات الدولية، إضافة إلى تزايد الاختلاف الأمريكي الأوروبي حول عدة قضايا، ومنها توسع الحلف واتجاه هذا التوسع بسبب اختلاف الأولويات، والمطالبة الأمريكية للأوروبيين بتحمل أكبر أعباء الحلف، والحالات التي تستوجب التدخل الأطلسي، كل هذه الخلافات ستترك تأثيرها في مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي.

منهج البحث:

1- المنهج الوصفي التحليلي: من أجل تحليل تغير طبيعة العلاقات الأمريكية الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتبيان كيفية استجابة الحلف لمتغيرات البيئة الأمنية الجديدة التي أفرزها انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تحليل قضايا الخلاف التي تعتري العلاقات الأمريكية الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي، وتأثيرها في مستقبل الحلف.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1- تبيان المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.

2- تحليل تأثير متغيرات ما بعد الحرب الباردة في العلاقات الأمريكية الأوروبية ضمن حلف شمال الأطلسي.

3- الكشف عن أسباب الخلاف الأمريكي الأوروبي حول توسع الحلف واتجاه التوسع.

4- تبيان تأثير عدم التوزيع العادل لأعباء الحلف بين الأعضاء على العلاقات الأمريكية الأوروبية.

5- استشراف مستقبل الحلف في ظل المشاريع الأوروبية العسكرية الموحدة.

تقسيم البحث:

المطلب الأول: طبيعة البيئة الأمنية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي.

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من قضية توسيع حلف شمال الأطلسي.

المطلب الرابع: الخلاف الأمريكي الأوروبي تجاه قضية عدم التوزيع العادل لأعباء وتكاليف الحلف.

المطلب الخامس: مستقبل حلف شمال الأطلسي والهوية العسكرية الأوروبية المستقلة.

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة:

كان لانهيار الاتحاد السوفييتي تأثيراته البالغة في صعيد التوازن الدولي، والتوازنات الإقليمية في مناطق عديدة من العالم، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة جديدة لمفهوم أمنها القومي الذي رأت ضرورة تجاوزه حدودها الجغرافية، وشكلت أزمة الخليج الثانية الفرصة السانحة لتطبيق الرؤية الأمريكية التي تساعدها على الاستفراد بزمام القرار الدولي، وعدم السماح لأي قوة بمنازعة هيمنتها وإن تعلق الأمر بحلفائها الأوروبيين[1]، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فريد من نوعه بعد انهيار غريمها المنافس لها. ومن ثم فهي تمثل الآن القوة العالمية الأولى والوحيدة في آن واحد[2].

وأشار غاري هارت إلى تغير الوضع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة: "لقد تطلبت الحرب الباردة أحلافاً في أوروبا – الناتو – وكان هناك القليل من التفكير في الذهاب وحدنا

[1] لؤي إبراهيم، "تطور العلاقات الأطلسية–الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة"، (جامعة البعث: مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 26، 2017)، ص 65.

[2] زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة نافع لبس، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، عام 1999)، ص 25.

ضد التهديدات التي مثلها الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية، وبذلت جهوداً دبلوماسية كبيرة في سبيل العناية بأحلافنا وصيانتها. وبذلت مساعدة اقتصادية كبيرة لأولئك الراغبين في الوقوف معنا، والالتحاق في دفاع مشترك، وكانت هذه الأحلاف السياسية والعسكرية مع أمم ذات سيادة هي الخيار الأفضل، وفي الحقيقة الخيار الوحيد، إما لتشكيل إمبراطورية عسكرية أمريكية وإما لعزل أمريكا داخل قلعتها الجزيرة". فعندما بدأت البرويستريكا في الاتحاد السوفييتي التي كانت دلالة على بداية نهاية الحرب الباردة، وبدأ الاعتراف الضمني بحقائقها، وأخذت تظهر في تحليلات خيارات أمريكا بعد هذه الحرب، فقد نشرت النيويورك تايمز في كانون الأول 1988 مقالة تحليلية عن الحرب الباردة؛ إذ لاحظ الخبير السياسي الروسي ديمتري سايمز أنه بابتعاد الروس عن الطريق أصبح من الممكن "تحرير السياسة الخارجية الأمريكية من القيود التي تفرضها عليها عداوة الدول العظمى" بثلاث طرق:

أولاً: ستستطيع الولايات المتحدة الأمريكية جعل منافسيها الأوروبيين يدفعون تكاليف حلف الناتو.

ثانياً: ستستطيع إنهاء "تلاعب أمم العالم الثالث" بالولايات المتحدة الأمريكية عبر اتخاذ مواقف أقسى حيال موضوع الديون، ومطالب العالم الثالث غير المسوغة بالمساعدات.

ثالثاً: وهو الأهم إذ إن: "الانحطاط الواضح في التهديد السوفييتي يجعل القوة العسكرية مفيدة أكثر بوصفها إحدى وسائل السياسة الخارجية الأمريكية ضد أولئك الذين يقترفون تحدي المصالح الأمريكية المهمة، وستكون أيدي الولايات المتحدة الأمريكية طليقة، طالما انتهى القلق من رد فعل سوفييتي مضاد، مما يسمح باعتماد أكثر على القوة العسكرية في الأزمات"[1]. وكانت الثنائية القطبية إبان الحرب الباردة، وما نتج عنها من مواقف جيوبوليتكية طارئة، أهم مصادر التعاون عبر الأطلسي. فقد أدى التهديد العسكري الذي مثله الاتحاد السوفييتي إلى إنشاء تحالف عسكري مضاد اتخذ شكل منظمة معاهدة شمال الأطلسي، وهذا

[1] نعوم تشكومسكي، النظام الدولي الجديد القديم، (حلب: فصلت للدراسات والترجمة والنشر، عام 2000)، ص 107.

منح التفوق للأمريكي ضمن مجموعة حلف الأطلسي، وقدم الأوروبيون حوافز قوية لقبول العمل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من استعدادها للعب دور الضامن الاستراتيجي لأوروبا[1]، وقد رأى هنري كيسنجر أن المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في هذا التحالف عائدة إلى أسباب عدة أهمها[2]:

1- إن الدفاع عن أوروبا لا يمكن أن يدار من أمريكا الشمالية، بل لا بد من وجود " وثبة "داخل القارة الأوربية تستند إلى فعالية في الأداء.

2- لا توجد دولة أوروبية قادرة على التصدي بمفردها للتهديدات السوفييتية.

فأصبح الدفاع عن أوروبا الغربية بمثابة الدفاع عن أمريكا، والعكس صحيح[3]، وبانتهاء الحرب الباردة، وبعد أن أصبحت الإمكانات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تضاهي إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تكرار التصادم بين الكيانين بشأن مسائل مالية وتجارية؛ لأن بروز أوروبا من الناحية العسكرية قد يجعل منها منافساً للولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أنها ستشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية. ولن يكون من السهل إقامة شراكة متساوية حقاً بين هاتين القوتين العظميين؛ لأن أي تعديل من هذا النوع يستدعي تقلصاً كبيراً في التفوق الأمريكي وتوسعاً كبيراً مساوياً للتفوق الأوروبي، ولن يعود الناتو حلفاً تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، أو قد يؤول إلى الزوال[4]؛ لذلك اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت

[1] تشالرز كوبتشان، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2008)، ص 19.

[2] خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت: دار المنهل 2009)، ص 135.

[3] زبغنيو بريجسنكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، (بيروت: دار الكتاب العربي، عام 2004)، ص 121.

[4] المرجع السابق نفسه، ص 106-107.

استراتيجيتها كقطب وحيد في النظام الدولي الجديد، وأخذت هذه الاستراتيجية تتشدد إزاء الحلفاء الأوروبيين على أكثر من صعيد[1]:

أولاً: تخويف الأوروبيين من القوة النووية الروسية والأسلحة الاستراتيجية داخل الجمهوريات المستقلة من دون وجود نظام أمني صارم يضبطها كما تعلن الإدارة الأمريكية في الوقت الذي لا تزال فيه روسيا والجمهوريات المستقلة تملك أكثر من ستة آلاف سلاح استراتيجي مع معاهدات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، وفي الوقت الذي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ في أوروبا بمخزون من الرؤوس النووية تحت رقابتها المباشرة وسيطرتها المطلقة.

ثانياً: ربط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف الناتو ودوره الأمني في أوروبا والعالم، إذ ترتبط مسيرة الاتحاد الأوروبي بالأمن الأوروبي من خلال حلف شمال الأطلسي، وليس من خارجه، مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، كما حددت ذلك وثيقة (أسس الاستراتيجية الوطنية: المصالح والغايات) الصادرة عن البيت الأبيض في آب 1991.

ويمكن القول إن تفكك الاتحاد السوفييتي وما يمثله من انتهاء الحرب الباردة، قد ترك أثراً كبيراً في طبيعة العلاقات بين جميع الدول، ولاسيما الدول الكبرى إضافة إلى التغيير الذي أصاب العلاقة بين الحلفاء أنفسهم، فالأوروبيون قد تحرروا من "الخطر السوفييتي" الذي طالما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتبرير المزيد من هيمنتها على الدول الأوروبية، وعبر حلف شمال الأطلسي، مما دفع الأوروبيين إلى التفكير جدياً بالهوية الأوروبية المستقلة بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى إعادة النظر بالجدوى من استمرار وجود حلف شمال الأطلسي بعد انتهار السبب المبرر لوجوده، وعليه كان يستوجب على حلف شمال

[1] محمد حسون، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، (جامعة دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008)، 496-497.

الأطلسي تغيير مفهومه وأدواره بعد نهاية الحرب الباردة لاستيعاب المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية وحتى المتغيرات في العلاقة بين الحلفاء أنفسهم.

المطلب الثاني: المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي:

مع انتهاء الحرب الباردة، وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية، وسعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمال الأطلسي في حزيران 1990، فقد رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي – الدفاع المشترك – لا يزال قائماً ومطلوباً، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة تقتضي تغيراً في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف، ومن ثم لا بد من إدخال تغيرات على استراتيجية الحلف العسكرية، وترافق مع ذلك قرار لجنة تخطيط الدفاع بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار. وأصدر قادة الحلف إعلان روما في تشرين الثاني عام 1991[1] الذي كان الهدف الأساسي منه تعريف الأبعاد الأمنية والسياسية لدول حلف شمال الأطلسي في ضوء ظهور مفهوم أمن أوروبي جديد، يقوم أساساً على بحث سبل تأسيس التعاون بين الشرق والغرب في المجالات المتعلقة بالأمن[2]. كما تم التأكيد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها تختلف في طبيعتها عما كانت عليه في الماضي من حيث:

1- إن التهديد بهجوم شامل على كل جبهات الحلف الأوروبية لم يعد قائماً، وعليه لم تعد نقطة التركيز في استراتيجية الحلفاء.

[1] عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عام 1998)، ص 153.

[2] محمد أسامة عبد العزيز، "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 146، عام 2001)، ص 207.

2- إن خطر الهجوم المفاجئ وسط أوروبا قد تراجع، واتسعت مدة الإنذار بالنسبة إلى الحلفاء[1].

3- إن المخاطر التي يواجهها أصبحت متعددة الأوجه والجهات، وهذا يجعل التنبؤ بها صعباً، وهي التي تتمثل بانتشار أسلحة الدمار الشامل عالمياً، والانقسام والفوضى السياسية والعرقية والطائفية في الدول التي كان مهيمناً عليها الاتحاد السوفيتي قبل انحلاله لأسباب عدة، وخطر انقطاع الموارد الحيوية بسبب الأزمات الإقليمية التي يمكن تطويرها سريعاً في المناطق المحيطة بدول الحلف التي كانت ناتجة عن الإرهاب والتخريب والجريمة، ولا يخفى على أحد أن هذه الأمور ينتج عنها حركات نزوح سكانية ضخمة وعشوائية تؤثر في أمن دول حلف شمال الأطلسي واستقرارها؛ لذلك يتعين على الحلف أن يكون قادراً على الرد [2]. وبذلك تكون قمة الحلف في روما 1991 قد أقرت عقيدة عسكرية جديدة للحلف تنهض على أربعة مبادئ[3]:

1-استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.

2-مع الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء، وكونه لا تتجزأ، فإن الأعضاء الأوروبيين سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.

3-مع الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي، فإنه على الحلف أن يستحدث هيكل قوة يعتمد قوات أكثر مرونة وحرية في الحركة أكثر من الاعتماد على الدفاع المتقدم.

---

[1] عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 136، عام 1999)، ص 208.

[2] جهاد عودة، "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 159، عام 2005)، ص 27.

[3] لؤي إبراهيم، "الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011)، ص 89.

4-استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية، مع خفض حجم هذه القوات، والحد من الاعتماد على المكون النووي.

أما النقطة الأهم التي طرأت على المفهوم الاستراتيجي للحلف فكانت في نيسان 1999 مع احتفال واشنطن بالذكرى الخمسين لتأسيس الحلف وبانتصاره في الحرب الباردة؛ إذ تقرر تعديل المادة الخامسة من معاهدة إنشاء الحلف التي تقوم عليها استراتيجيته بالأساس، كي تسمح بتوسيع مجالات تدخل الحلف عسكرياً لتشمل التدخل لأسباب إنسانية، وعمليات حفظ السلام، والعمل على منع الانتشار النووي داخل أوروبا وخارجها. وقد تمت ترجمة ذلك التعديل من خلال الأدوار التي قام بها الحلف في كوسوفا عام 1999[1]، وعليه يمكن تحديد المهام التي أتى بها المفهوم الاستراتيجي للحلف عام 1999[2]:

1-توفير بيئة ومحيط أمني في المنطقة الأورو-أطلسية.

2-توفير إطار أطلسي مهم يسمح للحلفاء بالتشاور حول جميع القضايا المرتبطة بمصالحهم الحيوية.

3-ممارسة وظيفة الردع والدفاع الجماعي ضد أي اعتداء أو خطر يستهدف أي دولة من دول الحلف.

4-الاستعداد في جميع الأحوال من خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة وقاية فعالة من النزاعات، والمشاركة مباشرة في إدارة الأزمات بما في ذلك الرد على هذه الأزمات.

5-ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في المنطقة الأورو-أطلسية، وذلك في إطار تدعيم الشفافية والثقة المتبادلة والقدرة على التحرك الجماعي في إطار

[1] مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 17.

[2] العلمي حفيظة، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، (جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص65.

الحلف الأطلسي. ومثلت أفغانستان أولوية أساسية، واختباراً لمصداقية حلف شمال الأطلسي، وقدرتها على العمل خارج أوروبا، ومنذ آب ٢٠٠٣ تولى الناتو قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية كما قاد ملء الفراغ الأمني في أفغانستان، إضافة إلى تعزيز جهود بناء الدولة، وإعادة الإعمار، وتسريح المليشيات الكثيرة التي سبق لها أن قاتلت طالبان، وتجريدها من السلاح، ودمجها في الجيش الأفغاني الجديد. أما قمة لشبونة في 2010 فقد تم فيها تحديد المفهوم الاستراتيجي الجديد لضمان الأمن والمشاركة الفعالة للحقبة الآتية، وأكد خلالها الحلف على مقاربة مزدوجة تجمع بين الجديد وصفوة القديم[1].

يمكن القول: إن الحلف أثبت مرونته في استجابته للتحديات التي يتعرض لها بين الفينة والأخرى، ونجاعة هذه الاستجابة دون أن ينسى الثوابت التي قام عليها الحلف في البداية (ضمان الأمن الأور– أطلسي وفقاً للقيم الغربية باستعمال القوة العسكرية تحقيقاً للمصالح الأطلسية)، وهو ما يفسر استمرار الحلف إلى حد الآن مع الجدل الكبير الذي دار حول مغزى استمراره بعد "زوال الخطر السوفييتي"، وهذا الجدل امتد ليشمل حتى بعض الدول الأوروبية المشتركة بالحلف.

المطلب الثالث: الموقف الأوروبي من قضية توسيع حلف شمال الأطلسي:

تم طرح فكرة التوسع لأول مرة أمام دول الحلف عام 1994 مع أنها كانت محور اهتمام استراتيجي للحلف منذ بداية ظهور بوادر انحلال الاتحاد السوفيتي وكتلته العسكرية والسياسية[2]. وفي حقيقة الأمر فالأهداف الأساسية لتوسيع حلف شمال الأطلسي أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة الأمريكية تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية بما يتناسب

[1] طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 46، 2010)، ص 145–146.

[2] فريد الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس، (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2005)، ص 133.

ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم، وهذا يتطلب توسيع الحلف لعدة أسباب، من أهمها[1]:

1- إيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوروبا؛ لاحتواء فرنسا وألمانيا، وإفشال جهودهما السياسية نحو استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

2- عزل روسيا عن أوروبا، وإفشال أي محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها، واحتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول التي يمكن أن تشكل بعداً استراتيجياً لها في المستقبل كي لا تظهر من جديد على أنها منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

3- تطويق الصين بقواعد عسكرية للناتو لكبح محاولاتها المستقبلية بأن تبرز كدولة منافسة لها.

4- السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول، لتكون عاملاً مهماً لتنفيذ هذه الأهداف.

5- تهميش دور الأمم المتحدة، وإعادة صياغة ميثاقها، بما يتناسب مع الأحادية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى شعرت الدول الأوروبية- بانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي- بأن التهديد الذي كان موجهاً إلى أمنها قد انتهى، وعليه فإن الأسباب التي تدفعها للالتفاف حول الولايات المتحدة الأمريكية قد زالت، إضافة إلى أن الأسباب التي كانت وراء قيام حلف شمال الأطلسي قد اختفت، وهذا يعين على دول الجماعة الأوروبية إعادة صياغة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة التفكير حول جدوى استمرار بقاء

[1] طارق الطروانة، "دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان: (كوسوفو: دراسة حالة 1989-2011)، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم والآداب-قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 93.

الحلف، مما دفع الدول الأوروبية في ذلك الوقت إلى المطالبة بضرورة إنهاء وجود الحلف، بسبب انتهاء أسباب تأسيسه أو على الأقل تغيير مهامه، وتحويله إلى أداة لتنظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية[1]. وقد عرفت العلاقة بين دول حلف شمال الأطلسي منذ البداية هيمنة واضحة للشكوك والمخاوف نتيجة الكثير من الخلافات المتعارضة والمتشابكة والاختلاف في المواقف.

أولاً: الموقف البريطاني:

لا يختلف اثنان على أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالباً ما تكون تابعة للسياسة الأمريكية أو مكملة لها. ومع نهاية الحرب الباردة وطرح الولايات المتحدة الأمريكية قضية استمرار الحلف وتوسيعه نحو شرق أوروبا، فإن لندن دعمت السعي الأمريكي لأسباب عدة[2]:

1- استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي تجعلها تولي اهتماماتها لعلاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاتها الأوروبية، ومما يقوي هذه النزعة شكوكها الراهنة في قدرة الأوروبيين على بناء سياسة أمن ودفاع مستقلة عن الناتو والإدارة الأمريكية.

2- الخبرة البريطانية التاريخية الطويلة في التعامل مع الشؤون الأوروبية جعلتها تنظر إلى قاعدة توازن القوى كونها أفضل وسيلة لحماية مصالحها داخل أوروبا وخارجها من القوى الأوروبية الأخرى؛ لهذا تعول على وجود الحلف في أوروبا والقوة الأمريكية كعامل استراتيجي لحفظ هذا التوازن بعد الحرب الباردة.

[1] نسرين محمد نمر عواد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2006)، ص 136.

[2] نزار الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 70.

تدعم بريطانيا موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرافض للمسعى الفرنسي في تحويل عملية توسيع الناتو بحيث تتخذ صيغة أطلسية–جنوبية؛ لأن ذلك سيساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب المصالح البريطانية والأمريكية في حوض المتوسط، وفيما يخص المبادرات الأطلسية الموجهة للجنوب الذي يشمل دول حوض المتوسط ومنطقة الخليج العربي، فبريطانيا تدعم الموقف الأمريكي في ذلك، فهي ترغب بأن يكون أمن المتوسط والخليج العربي تحت إشراف الإدارة الأمريكية–الأطلسية[1].

ثانياً: الموقف الفرنسي:

تعد فرنسا من الدول الأوروبية المتزعمة للاتجاه الاستقلالي عن الحلف الأطلسي، ومن أكبر الدول المنادية بتشكيل نظام هوية دفاعية أوروبية مشتركة، وترجع جذور هذه النزعة إلى عهد الرئيس السابق "شارل ديغول" الذي اتخذ قرار الانسحاب من الهيكل العسكري للحلف عام 1996. ومع نهاية الحرب الباردة خيل لفرنسا أن هناك فرصة ستسمح لها بتحقيق سياستها الرامية إلى إقامة أمن ودفاع أوروبي مستقل عن الناتو ولاسيما أن هذا الأخير فقد مبرر وجوده، وتستند فرنسا في معارضتها لقرار التوسع على الحجج الآتية :

1- أنّه لا توجد أي تهديدات حقيقية قادمة من دول شرق ووسط أوروبا وحتى روسيا نفسها.

2- أن الوضع الاقتصادي لأوروبا الشرقية لا يسمح لها بالوفاء بكل التزامات وأعباء الانضمام إلى الحلف، والتأكيد بأن فرنسا ليست مستعدة لتغطية هذا العجز[2].

---

[1] تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجيو حلف شمال الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري–تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص 132.

[2] شخناب عبد الحق، "الحوار المتوسطي في ظل تحول الاستراتيجي لحلف الناتو"، رسالة ماجستير، (جامعة مولاي الطاهر–سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016)، ص 59–60.

3- هذا إلى جانب التخوف من ارتفاع مكانة ألمانيا في البناء الأوروبي على حسابها، ولاسيما أن هناك اتجاهاً أمريكياً يعطي الأولوية لألمانيا في الشؤون الأوروبية، ويعدها الشريك الاستراتيجي الأول لواشنطن في قيادة الناتو، وتقاسم الأدوار فيه، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى تحويل عملية توسيع الناتو؛ إذ تتخذ صيغة أطلسية جنوبية، إذ ترى أن تهديدات الأمن الأوروبي تتركز في المنطقة الجنوبية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض هذا الطرح؛ لأن ذلك يساعد على تعاظم المصالح الفرنسية على حساب مصالحها في حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

ثالثاً: الموقف الألماني:

تؤيد ألمانيا فكرة توسيع الحلف نحو شرق أوروبا؛ لأن هذا التوسع في مصلحتها؛ إذ تعد هذه المنطقة الحيوية بؤرة للتوترات، والحروب العرقية، وعدم الاستقرار الذي من شأنه تهديد الوحدة الألمانية، وخلق مصاعب لاقتصادها. ونجد برلين تلتزم بالصمت، وعدم الوضوح في مواقفها إزاء المطامع الفرنسية لتحويل اهتمامات الناتو الأمنية نحو الجنوب، وتولي القيادة العسكرية فيه؛ لأن في هذا التحول مضار لمصالحها، واستبعاد لفكرة التوسع نحو الشرق[2].

ويمكن القول إن توسع الحلف مبني على اعتقاده أن انتهاء الحرب الباردة قد وفر فرصة فريدة أمام التحالف الغربي لتحسين البنية الأمنية في جميع أنحاء أوروبا بهدف رفع مستوى الاستقرار والأمن لجميع دول القارة دون أن يكون هناك اضطرار لرسم خطوط تقسيم جديدة، ودون اضطرار إلى خوض صراعات القوى من أجل تحقيق الأمن، كما أنه مبني على اعتقاد أن مشكلة الأمن الرئيسة في أوروبا قد حلت بانتهاء التهديد السوفييتي، وأن الموجود اليوم هو تهديدات ثانوية نابعة من مشكلات عرقية ودينية واجتماعية واقتصادية في وسط

[1] تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجيو حلف شمال الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 133.

[2] المرجع السابق، ص 134.

وشرق أوروبا، وهي لا تتطلب من الحلف الدفاع المستند إلى القوة، ولكن احتواءها عبر عملية بناء أمنية متكاملة على أساس التوسع. كما عكست مواقف الدول الغربية من عملية توسيع حلف شمال الأطلسي مدى تأثرها بمصالحها القومية، وأن هذه التأثيرات انعكست بدورها في صياغة الاستراتيجية الجديدة التي جاءت جامعة، وأخذت بالحسبان هذه المواقف والمصالح؛ لأن الاهتمامات الأمنية لهذه الاستراتيجية قد تجاوزت الحدود المقررة للحلف أصلاً في أوروبا لتشمل مناطق العالم الثالث ذات الحساسية للمصالح الغربية.

المطلب الرابع: الخلاف الأمريكي الأوروبي تجاه قضية عدم التوزيع العادل لأعباء وتكاليف الحلف:

تعد مسألة النفقات الدفاعية إحدى الثغرات التي يعانيها حلف شمال الأطلسي، والتي أسهمت هي الأخرى في توتر العلاقات الأمريكية–الأوروبية منذ منتصف السبعينيات حتى الوقت الحاضر؛ إذ ترفض الدول الأوروبية وباستمرار الرضوخ للضغوط الأمريكية حول زيادة نفقاتها العسكرية مبررة ذلك بمتاعبها الاقتصادية التي لا تسمح بأي زيادة في هذا المجال، وفي الوقت الذي زادت النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تعاني نوعاً ما من الضعف في اقتصادها[1]، وإذا كان الشعب الأمريكي قد فهم تحمل الولايات المتحدة الأمريكية لدورها القيادي في ميدان الأمن الدولي لاحتواء الخطر السوفييتي، وعدم تشجيعها الدول الأخرى في تحمل مسؤوليات دولية كبرى، وقد تفهم الشعب الأمريكي التكاليف الاقتصادية والسياسية الباهظة إثر قيام الحرب الباردة في أواخر الأربعينيات، ولكن الشيء الذي لم يفهمه الرأي العام الأمريكي هو بقاء النفقات العسكرية لما بعد انتهاء الحرب الباردة

[1] إلياس طاهر محمد أمين، مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية الأوروبية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2011)، ص

باهظة جداً مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل التزامات دولية واسعة[1]، وهنا تُسجل بعض الملاحظات في مسألة الأعباء والتكاليف:

1- ما زال الإنفاق الأمريكي الدفاعي على الحلف أعلى بكثير من الإنفاق الأوروبي، بل ارتفع الإنفاق الأمريكي على الحلف مقابل انخفاض الإنفاق الأوروبي[2]، مع العلم أن الإنفاق العسكري أو الدفاعي في أوروبا يعدان من أقل الإنفاقات على المستوى العالمي بخلاف إنفاقها في مجال الطب أو الصحة الذي يعد الأهم على المستوى العالمي[3]. وعليه فإن هنالك احتمالات كبيرة بأن تثير واشنطن إعادة تقسيم الأعباء والتكاليف بشكل متساوٍ مع الأوروبيين، سواء تحت تأثير العجز المستمر في ميزانيتها الفدرالية، أم لأن الطابع الغالب لعملية البناء الأوروبي الأمني الجديد هو أوروبي أكثر مما هو أطلسي.

2- ثمة احتمال أن يتراجع بعض الأعضاء الأصليين عن تحمل نصيبهم من أعباء التوسع لاعتبارات اقتصادية وسياسية خاصة بهم، ويمكن أن نضرب هنا مثالين لهذا التراجع: الأول يتعلق بفرنسا والثاني بألمانيا، ففرنسا تعاني أزمة اقتصادية، فقد تراجع نموها الاقتصادي، وقد يكون هذا الأمر سبباً قوياً لتراجع باريس عن التزاماتها بتحمل جزء من تكاليف توسع الناتو نحو الشرق، ولكن هناك سبباً سياسياً أقوى، وهو أنها قد لا تبدي استعداداً قوياً لتحمل هذه التكاليف ما دام المستفيد من التوسع دولاً أخرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعبارة أخرى إن المنطق يرى أن تكون باريس أكثر استعداداً لتحمل أعباء التوسع؛ إذ اتخذ صيغة أطلسية جنوبية؛ أي تجاه مصالحها في حوض المتوسط وشمال إفريقيا، ولكنها أقل استعداداً في صيغته الحالية التي تستفيد منها بالدرجة

[1] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص 140.

[2] نزار الحيالي، دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 121.

[3] أليساندرو فيخيس، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 153، 2003)، ص 24.

الأولى واشنطن وبرلين[1]. أما بالنسبة إلى ألمانيا فإن الحلف يعول كثيراً على قوتها الاقتصادية لتحمل جزءاً مهماً من أعباء التوسع، ولاسيما أنه يحقق لها مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية كونه استرجاعاً لمجالها الحيوي، بيد أن الاقتصاد الألماني آخذ في التراجع منذ التسعينيات، إذ أضافت الوحدة الألمانية أعباء اقتصادية هائلة عليه، وعجز عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للجزء الشرقي من ألمانيا، وإذا ما نجح الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري في ممارسة الوظائف الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمن الأوروبي بشكل أفضل وأسرع من حلف الناتو، فمن المحتمل أن تعيد برلين حساباتها في مسألة الموازنة الاستراتيجية بين الاثنين تحت تأثير تساؤل مهم يمكن أن يطرح على المستوين الرسمي والشعبي، وهو ما الذي يرغم ألمانيا على تحمل تكاليف توسيع الناتو الباهظة؟ إذا ما توسع الاتحاد الأوروبي، وتحول من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وعسكرية كبرى تستطيع توفير الأمن والاستقلال والرخاء الاجتماعي والاقتصادي لجميع شعوب القارة[2]. إن الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الأكبر في حلف شمال الأطلسي بلا منازع، من حيث نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي (3,50% في 2018 مقابل 3,57% في 2017)، وكذلك من حيث قيمة النفقات الاجمالية بحسب أرقام الحلف. وتحتل اليونان المرتبة الثانية مع نسبة نفقات عسكرية تصل إلى 2,27%، تليها استونيا (2,14%)، والمملكة المتحدة (2,10%)، ولاتفيا (2%)، وهي الدول الأوروبية الوحيدة التي بلغت نسبة الـ2% من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت فرنسا من جهتها نسبة 1,81%، ولم تحقق ألمانيا، القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا إلا 1,24%، وهي هدف رئيسي لانتقادات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والجدير بالذكر أنه في عام 2006 توصل وزراء دفاع حلف

[1] نزار الحيالي، دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 122.
[2] المرجع السابق ص121-128.

الأطلسي الى اتفاق يحدد قيمة نفقات تمثل على الأقل 2% من إجمالي الناتج المحلي لبلدانهم. لكن دولاً عديدة خفضت نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية، وخلال قمة الحلف عام 2014 في ويلز تعهدت الدول الأعضاء التي كانت تشعر بالقلق إزاء خفض ميزانيات الدفاع في خضم الأزمة الأوكرانية بـ"بلوغ هدف الـ2% خلال عقد واحد"[1].

تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن هذا التقاعس، فهي التي أسهمت بسياساتها المتواصلة إلى تعميق هذه التبعية الأوروبية عليها في مجال الحماية والأمن إلى الحد الذي بات من المتعذر فيه على أوروبا الغربية أن تتحول عنها في اتجاه اكتفاء أمني ذاتي أكبر. فأوروبا لا تريد أن تخسر رفاهيتها ورخائها الاقتصادي من وراء التورط في برامج تسليح كثيف ستتزايد بالوقت أعباؤه وضغوطه الاستنزافية، وهي تريد أن تبقي على هذا العبء كله ملقى على كاهل قوة الولايات المتحدة الأمريكية النووية.

المطلب الخامس: مستقبل حلف شمال الأطلسي والهوية العسكرية الأوروبية المستقلة:

غداة نهاية الحرب الباردة تعالت أصوات كثيرة على ضفتي الأطلسي تنادي بضرورة فتح نقاش عبر الأطلسي معمق وصريح حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين في المرحلة الجديدة التي كانت بوادرها تنبئ بأن تغيرات جوهرية ستطول هذه العلاقة المميزة. وأن هناك عوامل أساسية غيرت في طبيعة هذه العلاقة وهي[2]:

1- نهاية الحرب الباردة غيرت في طبيعة التهديدات على أمن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وخلقت وضعية تتطلب التنسيق في استعمال الأدوات العسكرية الدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة التهديدات الجديدة.

[1] " بالأرقام.. الخلاف حول نفقات حلف شمال الأطلسي"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2018/7/11، على الرابط http://www.aleqt.com

[2] العلمي حفيظة، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص 72

2- الحرب التي تميزت بأولوية المصالح الأمنية على الاقتصادية بينت وجود خلافات بنيوية بين الشركاء، وهذه الخلافات جعلت للاعتبارات الداخلية (الاقتصادية أساساً) وزناً مؤثراً الحوارَ عبر الأطلسي.

3- نهاية الحرب الباردة غيرت مفهوم الأمن نفسه ولاسيما في الربط بين عنصرين أساسيين: العسكري والاقتصادي، ومن ثم على الأهمية النسبية لهما في الرابطة الأطلسية.

إن إدراك الأمريكيين لهذه العوامل وتأثيراتها في العلاقة عبر الأطلسية الجديدة دفعهم إلى تبني خط براغماتي يكفل لهم في آن واحد الحفاظ على مركزهم القيادي في شؤون أمن أوروبا، ويجنبهم تحمل أعباء هذا الدور لوحدهم من خلال إقامة شراكة استراتيجية يتحمل فيها الأوروبيون مسؤوليات أكبر، ويتحركون في الاتجاه الذي ترسمه واشنطن، وهذا الخط البراغماتي يمكن أن نطلق عليه مفهوم "القيادة عبر الشراكة" وهو يتضمن تحقيق ثلاثة أهداف أساسية[1]:

أ- منع قيام قطب أوربي استراتيجي مستقل خارج الرابطة الأطلسية.

ب- تشجيع إقامة هوية دفاعية أوربية داخل الإطار الأطلسي.

ت- تحقيق شراكة أورو-أطلسية استراتيجية في إدارة المصالح الغربية المشتركة في العالم.

وتم الإعلان عن تشكيل قوة أوروبية مشتركة للتدخل السريع في قمة نيس 2002 التي جاءت لتضع الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، ولتكشف من ناحية ثانية عن عمق الخلافات الأمريكية – الأوروبية حول هذه القضية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي طالما نادت بدور أوروبي أكبر من تحمل أعباء الإنفاق العسكري، ونادت لتعلن معارضتها الشديدة لامتلاك الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية مستقلة بعيداً عن قيادة حلف

[1] المرجع السابق، ص 72-73.

الأطلسي. وأقرت إنشاء ثلاث هيئات – عسكرية، وهيئة أركان، وسياسية أوروبية مشتركة تتولى التدخل العسكري السريع داخل أوروبا وخارجها. وتم الاتفاق على تعداد القوات بين 60 – 100 ألف جندي، وحوالي 400 طائرة مقاتلة، ومئة قطعة بحرية. وعقب الإعلان عن تأسيس هذه القوة سارع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي آنذاك البريطاني جورج روبرتسون إلى الدفاع عن هذا المشروع مؤكداً أنه يشكل تكملة للحلف، وليس تجاوزاً أو إضعافاً له أو حتى بديلاً عنه، ويبدو أن هذا التصريح كان يرمي إلى امتصاص نقمة الولايات المتحدة الأمريكية وطمأنتها بشكل مسبق؛ لأنها تعده منافساً وعاملاً مساعداً لإضعاف حلف شمال الأطلسي وربما القضاء عليه مستقبلاً. ولاسيما أن الدول الأوروبية تصر على استقلالية هذه القوة، في حين أن واشنطن تدعو إلى ضرورة خضوعها لأوامر حلف شمال الأطلسي، وإخضاع تخطيط العمليات ومراقبتها[1] التي تقوم بها القوة الأوروبية في النهاية لحلف الأطلسي، كما سعت واشنطن إلى فرض "لاءات ثلاثة" على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وهو ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في نقاط ثلاثة هي:

1- لا للتعارض: بمعنى عدم تجاوز شرط العمل بالاستقلالية إلى الانفصال عن سياسات الحلف.

2- لا للتمييز: أي عدم استبعاد الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهم أعضاء في الحلف مثل تركيا.

3- لا لتضارب الاختصاصات: بين حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي في دائرة الأمن الأوروبي، والتخوف من الانفصال الكلي للدول الأوروبية في إدارة العمليات[2]. إلا

[1] الهيمنة الأمريكية وأوروبا، (الإمارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص 23.

[2] لخميسي شيبي، الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية، دراسات استراتيجية ومستقبلية، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 21، آذار 2009)، ص 62 – 63.

أن فرنسا طالبت بإنشاء قوة عسكرية منفصلة عن قوات حلف شمال الأطلسي، وطالبت أيضاً باستقلالية هيئة التخطيط العسكري. أما الموقف البريطاني فقد انطلق من ثلاث نقاط لا يمكن الاستغناء عنها في العلاقات الأورو – أطلسية، وهي: عدم الاستغناء عن قدرات الحلف، ومواصلة تحسين القدرات الأوروبية، وعدم إقصاء أي طرف. وفي هذا السياق اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 2003 بنابولي، وتم الاتفاق على ما يلي:

1-إنشاء خلية مصغرة للتخطيط العملياتي.

2-تبني مبدأ الدفاع المتبادل في إطار الاتحاد الأوروبي مع شرط ضمان التزاماتها تجاه الحلف. لكن مبدأ الدفاع المتبادل تم رفضه بشدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي المحايدة التي أكدت ضرورة إيجاد صيغة عملية تمنحها حرية الاختيار أو عدم المشاركة، ثم جاءت قمة الاتحاد الأوروبي في 12 كانون الأول 2003 ببروكسل لتقرر:

1-إنشاء خلية دائمة صغيرة (مدنية وعسكرية) تابعة للاتحاد الأوروبي، مع استخدام أصول الحلف أو عدم استخدامها.

2-إنشاء خلية دائمة لعمليات الاتحاد الأوروبي في مقر القيادة العليا والدول المتحالفة في أوروبا، من أجل عمليات الاتحاد الأوروبي التي تنفذ بموجودات الحلف.

3-ضمان حضور دائم لضابط الارتباط بين الحلف والهيئة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي لزيادة الشفافية والتعاون مع الحلف[1]. فتشكيل قوة أوروبية مشتركة يعدى اللبنة الأولى نحو إقامة سياسة خارجية وأمنية حقيقية مشتركة من شأنها أن تنهض بأوروبا على مستوى المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تدركه واشنطن كل الإدراك وتسعى لإفشاله وإحباطه.

[1] المرجع السابق، ص 73.

السيناريو الأول: الإبقاء على السياسات الأمنية والدفاعية الراهنة[1]:

من المحتمل أن تبقى الحكومات الأوروبية على سياساتها الأمنية والدفاعية في إطار الانقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الرافضة لاستمرار الأوضاع الراهنة تحت مظلة الناتو الأمر الذي سيترتب عليه اختلاف الاستراتيجية الأمنية لهذه الدول وفقاً لمصالحهم وأولوياتهم على المستوى الداخلي والخارجي. وذلك مع استمرار الناتو بإجراء عدد من المراجعات على استراتيجيته الدفاعية للتكيف والاستمرار مع المتغيرات والتحديات التي يواجهها، وقد حدث ذلك في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وبعد أحداث 11 أيلول 2001، وأخيراً في أعقاب التحولات التي يشهدها النظام العالمي منذ 2011 وحتى الآن، فمازالت واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي يرون أن الحلف هو الضامن الأساسي للتوازن الأمني والمظلة الدفاعية ضد أي تهديد مستقبلي.

السيناريو الثاني: التنسيق والتعاون في إطار تشكيل هيكل جديد للأمن والدفاع:

يتوقع هذا السيناريو تفعيل القرار الأوروبي بإنشاء هيكل جديد للدفاع عن الأمن الأوروبي بعيداً عن الناتو، وبالفعل اتخذت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا إجراء إصلاحات هيكلية فضلًا عن التنسيق والتعاون مع دول الجوار؛ لتكوين نواة لإقامة هذا الكيان في المستقبل، ومع كونها مبادرة غير واضحة ويشوبها الغموض، إلا أنها من الممكن أن تساهم في إتاحة مساحة أكبر من الحرية والاستقلالية لأوروبا، كما ستساهم في تطوير الصناعات الدفاعية، وإعادة هيكلة المعدات العسكرية مثل (المدرعات، والدبابات، والطائرات دون طيار، وطائرات النقل العسكري)، وعلى الصعيد المالي من المحتمل أن يشهد الإنفاق العسكري الأوروبي تنامياً بوتيرة بطيئة في إطار ترجمة وتفعيل هذا التكتل، ولكن تكمن

[1] آية عبد السلام، "الخروج الآمن.. الاستراتيجية الأمنية والدفاعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي بعد (البريكست)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017/11/24.

الأزمة مرة ثانية حول معايير المساهمة بصورة متساوية في هذا الكيان، ومدى استقلالية القرار داخل هذا الكيان بمنأى عن المساهمات المالية.

السيناريو الثالث: الاعتماد على الناتو مع تفعيل آليات التعاون العسكري المشترك:

يطرح هذا السيناريو رؤية التعاون بين الدول الأوروبية وحلف الناتو مع إمكانية خلق هيكل جيد للتنسيق بينهم فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية دون معارضة أو تهديد للناتو، وهو السيناريو الأكثر واقعية، فالناتو هو السبيل الوحيد للأمن الأوروبي، هذا في إطار التجاذبات الأوروبية مع الإدارة الأمريكية، ورغبة بعض القيادات الأوروبية في إنهاء الخلافات مع موسكو كونها شريكاً دولياً يمكن الاعتماد عليه في حماية أمن الطاقة الأوروبي إضافة إلى تنامي دورها الفاعل في العديد من الأزمات، بجانب التحديات الداخلية التي تواجه العواصم الأوروبية التي تأثر في ميزانيتها بشكل كبير، وتجعلها غير قادرة على زيادة الإنفاق العسكري بالشكل المأمول.

إن فصل أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في الوقت الحالي أمر غير محتمل وغير واقعي؛ لذا فإن ضرورة الحفاظ على حلف شمال الأطلسي مهم أيضاً، ويبدو أن كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يحتاجان إلى بعضهما بعضاً، وهم مضطرون إلى التعامل والتعاون فيما بينهما؛ لأن التجاذبات والصراعات لن تعود بالنفع عليهما ابداً، فالتعاون الأوروبي الأطلسي بات يحتاج منذ الآن إلى أوروبيين أكثر تحملا للمسؤولية، ومن ثم أكثر استقلالية، وأكثر قدرة، وأكثر استطاعة من حيث القدرات، ولاسيما في المناطق المجاورة لهم.

الخاتمة:

اتخذت العلاقات الأمريكية الأوروبية تاريخياً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية شكلاً تحالفياً مصلحياً على خلفية بروز الاتحاد السوفييتي كمنافس إيديولوجي واستراتيجي

لبقية دول الحلفاء، وهذا الشكل التحالفي للعلاقة بين الطرفين لم يكن متوازناً منذ البداية، ولم يقم على قاعدة الندية المتكافئة، بل على اعتراف أوروبي عميق بأن اليد الطولى في ذلك التحالف كانت للولايات المتحدة الأمريكية، و بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء "الخطر السوفييتي"، والتغيير الكبير الذي طرأ على مستوى ونوعية التهديدات الأمنية للأوروبيين، وكيفية الاستجابة لها، مما لا شك فيه أن هذه المستجدات في البيئة الأمنية الأوروبية وضعت حلف شمال الأطلسي أمام استحقاقات جديدة؛ إذ أصبح لزاماً عليه أن يقنع الأوروبيين أو يزرع لديهم إدراكاً أن قيمته الدفاعية ما زالت قائمة مع زوال الخطر الشيوعي، أي عليه أن يثبت لهم أخطاراً جديدة تفرض بقاءه، وفي حال فشله في ذلك فإن وجود قوات أمريكية جديدة في قلب أوروبا يصبح غير ذي جدوى، ويثير حتماً استياء الرأي العام الأوروبي، بل الرأي الأمريكي نتيجة للتكاليف الباهظة لاستمرارية هذه القوات، فضلاً عن ذلك فإن التبدل في المدركات الأمنية الأوروبية وضع الحلف أمام معضلة محتواها من يقود أوروبا سياسياً وأمنياً بعد الحرب الباردة، هل هم الأوروبيون من خلال ما يملكون من مؤسسات سياسية وأمنية مثل منظمة الأمن، والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، أو الأمريكيون من خلال الناتو، كما أن مسألة تحمل الأعباء والتكاليف الدفاعية للناتو التي شكلت معضلة مستديمة فيه طوال سنوات الحرب الباردة، إذ كانت واشنطن تتهم الأوروبيين بالتقصير في هذه المسألة، وإقامة علاقات سياسية واقتصادية مصلحية مع الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو السابق في الوقت الذي تحملت هي فيه جميع نفقات الدفاع عنهم، وحماية مصالحهم في الخارج، كل هذه الأمور أخذت تلقي بظلالها على مستقبل التحالف الأطلسي

أما أهم النتائج التي استخلصها الباحث فتتمثل:

1- ربطت الولايات المتحدة الأمريكية مصير أوروبا عسكرياً بها من خلال توظيف الدول الأوروبية المشتركة في حلف شمال الأطلسي بالتزامات تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك ربطتها سياسياً من خلال جعل الحلف بمثابة تكتل سياسي يجمع

سياسات الدول الأوروبية التي يجب أن تتوافق مع سياسة الحلف التي هي بالأساس سياسة أمريكية تضعها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ما يخدم مصالحها.

2- إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إنجاز متطلبات توسع الحلف الوظيفية سيكون مقدمة لتحوله إلى قوة سياسية وعسكرية كبيرة تتحكم بمجريات السياسة الدولية، فالمهمات التي بات الحلف يضطلع بها خارج حدوده هي توسيع الأهداف الاستراتيجية له، كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن استمرار الحلف يعني تفويضاً صريحاً لاستمرار قيادتها للغرب، وبقاء هيمنتها على هيكل علاقات القوى الدولية، بل يمكن عدها أداة مهمة تتيح لها إخضاع القوى الدولية لهيمنتها.

3- يرى الاتحاد الأوروبي أنه من الضروري بمكان تطوير بنية أمنية منفصلة تماماً عن الحلف بغية ضمان استقلالية القرارات الأوروبية والقدرة على التصرف بعيداً عن أي إملاءات أو هيمنة أمريكية، ومن ثم منح الاتحاد الأوروبي القوة العسكرية لدعم مبادراته الدبلوماسية والاقتصادية.

4- شكلت مشكلة تقاسم أعباء الحلف أزمة دائمة تعتري العلاقات الأوروبية الأمريكية، فالشكوى الأمريكية كانت دائمة من عدم تحمل الأوروبيين مسؤوليتهم والتزاماتهم المالية تجاه الحلف، ولكن ذلك لا يعني النية بالانسحاب من الحلف، أو الدعوة إلى إلغائه، وإنما ممارسة المزيد من الضغوط تجاه تلك الدول من أجل الالتزام بالنسبة المقررة للنفقات الدفاعية ضمن توجهات "أمريكا أولاً".

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1-تشالرز كوبتشان، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الشرق الأوسط وخارجه: شركاء أم متنافسون؟ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2008).

2-خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، (بيروت: دار المنهل 2009).

3-زبغينيو بريجسنكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، (بيروت: دار الكتاب العربي، عام 2004).

4-زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة نافع لبس، (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، عام 1999).

5-عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عام 1998).

6-سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999).

7-فريد الشحف، العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة أسيا الوسطى والقفقاس، (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2005).

8-لخميسي شيبي، الأمن الأورو-متوسطي وأثره على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية، دراسات استراتيجية ومستقبلية، (جامعة الدول العربية: معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 21، آذار 2009).

9-مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

10-نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

11- نعوم تشكومسكي، النظام الدولي الجديد القديم، (حلب: فصلت للدراسات والترجمة والنشر، عام 2000).

ثانياً: الدوريات:

1- أليساندرو فيخيس، "مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 153، 2003).

2- جهاد عودة، "الأسس العسكرية لتوجهات حلف الناتو إزاء الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 159، عام 2005).

3- طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية، العدد 46، 2010).

4- عماد جاد، "الجدل حول المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 136، عام 1999).

5- لؤي إبراهيم، "تطور العلاقات الأطلسية-الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة"، (جامعة البعث: مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 26، 2017).

6- محمد أسامة عبد العزيز، "الاستراتيجية الجديدة لحلف الناتو"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 146، عام 2001.

7- محمد حسون،" استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، (جامعة دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

1-العلمي حفيظة، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، رسالة ماجستير، (جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015).

2-تباني وهيبة، "الأمن المتوسطي في استراتيجيو حلف شمال الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014).

3-شخناب عبد الحق، "الحوار المتوسطي في ظل تحول الاستراتيجي لحلف الناتو"، رسالة ماجستير، (جامعة مولاي الطاهر-سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016).

4-طارق الطروانة، "دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان: (كوسوفو: دراسة حالة 1989-2011)، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط: كلية العلوم والآداب-قسم العلوم السياسية، 2012).

5-لؤي إبراهيم، "الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، (جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011).

6-نسرين محمد نمر عواد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، رسالة ماجستير، (فلسطين: جامعة بيرزيت، 2006).

رابعاً: مراكز الأبحاث:

1- آية عبد السلام، "الخروج الآمن.. الاستراتيجية الأمنية والدفاعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي بعد (البريكست)، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 2017/11/24.

2- الهيمنة الأمريكية وأوروبا، (الإمارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001).

خامساً: مواقع الانترنت:

1- " بالأرقام الخلاف حول نفقات حلف شمال الأطلسي"،2018/7/11، على الرابط: http://www.aleqt.com

تاريخ ورود البحث:2018/11/06
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/01/15